

تاريخ الإرسال (2021-09-18). تاريخ قبول النشر (2021-10-27)

سماح يونس الخطيب

اسم الباحث:

مركز اللغات- كلية الآداب جامعة قطر- قطر

1 اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

samahkateeb@yahoo.com

E-mail address:

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.2/2022/11>

تعدد الأوجه الإعرابية في ضوء نظرية الحمل في شرح المفصل لابن يعيش

الملخص:

من الراسخ أن اللغة بأنماطها الاستعمالية والمُهملية وبما ينظمها من قوانين استنبطها النحاة، جاءت لإقامة علاقات نحوية بين ألفاظها وفقاً لقوانين اللغة، ولأن هذه القوانين هي بطبيعتها وضعية، حاول علماءها جاهدين إعمال العقل بالقياس أحياناً والاجتهاد أحياناً أخرى، فاختلّفوا في تأويلاتهم مُحاولين تفسيرها، مما شكّل رافداً كبيراً يخدم علم النحو. فقد تناول النحويون كل المسائل تناوُلاً تفصيلياً ابتدعوا له العِلل، فكان ابن يعيش من النحويين الذين أولوا عناية وافرة للأنماط النحوية، لا سيّما مسائل التعدد الإعرابي والتي تقتضي بشكل خاص تأويلها وفق نظرية الحمل.

وهذا البحث يتناول هذه القضية بمنحها اللغوي عند العالم ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل، وتتبع نهجه في تقديره وتأويله لقضية تعدد إعراب اللفظة، ليُعالجها بالاعتماد على الفحص والتحليل على نحو منهج يرمي إلى كشف دواعي اللجوء لنظرية الحمل في التفسير، كما يسعى إلى توضيح طبيعة هذه النظرية، وأسباب نشأتها، والبحث وراء حقيقة فاعليتها ومُموّدها في تفسير النصوص القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية.

كلمات مفتاحية: التعدد الإعرابي، تعدد الأوجه الإعرابية، ابن يعيش، شرح المفصل، نظرية الحمل.

multiplicity of inflection in light imputation theory by ibn Yaeish's explaining for Almofasal.

Abstract:

It is well-established that the used and neglected patterns of language and its syntax that set up by grammarians came to make a syntactic relations between the language's words according to its grammar, and because these grammars are positive laws, the grammarians tried very hard to put these grammar and bring reasons by analogy once or diligence another time, so the scholars have disagreed in their interpretations trying to explain them, which represented a large tributary that supply the syntax, the grammarians have used all issues in detail by creating reasons for each of them, Ibn ya'ash one of grammarians who obviously took a great care to syntactic patterns, especially for words that with multiplicity of inflexion which particularly interpret according to the imputation theory.

This research studies this issue from its linguistic part by Ibn ya'ash's explaining for Ktab Almofasal, and followed his approach in interpreting and expecting for multiplicity of inflexion issue ,to look into this issue by depending on the examination and analyzing to reveal the reason to use this theory for interpretation, he also sought to clarify the nature of this theory, the reasons for its existence and to know the truth of its effectiveness and steadfastness in the interpretation of Qur'anic evidence and the poetic and prose texts.

Keywords:

multiplicity of inflection, The Syntactic inflections, Ibn Yaeish, Explaining for Almofasal, Imputation theory

المُقدّمة:

يُعدّ التعليل النحوي من أهم الملامح التي ميزت التفكير عند النُحاة، وقد انشغل العلماء والدّارسون في قضية الإعراب والمعنى قديماً وحديثاً؛ فكانوا يحاولون الوقوف على الظواهر اللغوية ويدرسونها إلى أن ينتهوا إلى أسباب مُقنعة للمنطق والعقل، تصف وجود وشكل هذه الظاهرة، وتبعاً لهذا انقسموا إلى مُؤكّد لارتباط العلامة الإعرابية بالدلالة، وبين مُنكر لهذه العلاقة. فالتعليل أصبح جزءاً من النّحو؛ فقد اقترن فيه منذ ظهوره ونما وتطور بتطوّره، ولكن لا بُدّ للتعليل أن يقف على ركائز تثبته وتقويه، فكان التعليل سبباً في نشوء نظرية الحمل، التي تُعدّ الأداة التي استطاعت أن تفسر المسائل الخارجة عن القياس وتعيد لقواعد اللغة استقامتها.

ستناقش هذه الدّراسة مفهوم التعليل النحوي وارتباطه بعلم المنطق والدّراسات الفقهيّة من جهة، ومفهوم نظرية الحمل وصورها ومعالجة ابن يعيش لنماذج من القرآن الكريم وشواهد شعريّة والتي وُجّهت ضمن صور الحمل المتعددة مُعالجَةً تعتمد الفحص والتّحليل سعياً إلى توضيح فاعليّة تفسير مسائل التّعدد الإعرابي وفق أحد أوجه نظرية الحمل.

أهمية البحث:

- دراسة المسائل التي ورد فيها تعدّد لأوجه الإعراب في شرح ابن يعيش للمفصل وقد وُجّهت وفق نظرية الحمل.
- الإجابة عن تساؤل حول دور نظرية الحمل في تفسير المسائل ذات التّعدد الإعرابي، هل جاء هذا التّفسير خدمة للمعنى، أم هي حالة إعمال للمنطق والعقل بالاستناد على فلسفة القياس والتعليل؟
- إبراز أسباب اللجوء إلى نظرية الحمل في تعليل قضايا التّعدد الإعرابي.

الدّراسات السابقة:

تناولت العديد من الدّراسات التعليل النحوي نظراً لأهميته في فهم قوانين اللغة عموماً، وارتباطها القوي بكتب إعراب القرآن الكريم. والدّراسات التي عالجت التّعدد الإعرابي عديدة إلا أن فكرة دراسة وتحليل مسائل التّعدد الإعرابي في ضوء نظرية الحمل لم تُطرق سابقاً.

فقد تناول كتاب (التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل) للدكتور السعيد شنوكة، المسائل التي شرحها ابن يعيش دراسة تحليلية نقدية بالعموم، يوضح فيه منطلقات ابن يعيش في شرحه وفق نهج وصفي استقرائي.

والدراسات التي تناولت بالعموم التعدد الإعرابي كثيرة نذكر منها: تعدُّد الأوجه الإعرابية وأثره في المعنى في تفسير ابن فورك) شفاء خضير عباس وياقر فليح عبد الحسن، وتعدد أوجه الإعراب في مرفوعات الأسماء ومنصوباتها والعلامة الواحدة لروابحية لطيفة، وأثر التعدد الإعرابي في القرآن الكريم: خبر المبتدأ المضمرة نموذجاً لعبد المحسن أحمد الطببائي، والتوجه الإعرابي واختلاف الأوجه بالقراءات القرآنية للشاذلي سعدوي، وظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة لإيمان محمد الكيلاني.

المبحث الأول

التعليل اصطلاحاً: "هو بيان علة (هذا كما ورد في المصدر) الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويُطلق على ما يُستدلُّ فيه على المعمول"⁽¹⁾.

والعلة في النحو: تفسير اقتراحي يُبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة⁽²⁾. ودعوى ذلك محاولة فهم المعنى.

لعل السبب الأبرز الذي دعا إلى نشوء النحو، هو محاولات النحاة المستمرة في جعل الاطراد والمعياريّة سمة للأصول والقواعد النحوية التي وضعوها، مما جعل هذه المحاولات تميل نحو الاجتهاد والتأويل لكل ما شذ عن معاييرهم الوضعية، وذلك وفق قدراتهم العقلية، ومحاولين بذلك تطويع اللغة لتتسجم وقواعدهم المعيارية المنطقية.

ونتيجة لذلك فقد بالغ النحاة في وضع تعليلات وتأويلات، فنجد أن المسائل النحوية تورمت وأثقلت بالعلل، مما جعلهم يضعون لها أصنافاً وتقسيمات، فكان منها العلل الأول، والعلل الثواني، والعلل الثالث. وهذا إغراق واضح منهم في تعليل وتأويل المسائل، ومما يؤدي إلى تضخيم الشروحات والاطراد في البحث خلف قوانين اللغة، مما يبعد عن الوصف الواقعي لطبيعة اللغة وظواهرها. لكن بعض النحاة تقدوا هذه المبالغة وعدّوها من قبيل المغالاة، منهم الجاحظ (ت255هـ) الذي برمَّ بعلل النحاة مُشيراً إلى أنه لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه⁽³⁾. فغدا التعليل عند النحاة صناعة رياضية عقلية، أشبه بالأحاجي والألغاز يستمتعون بحلّها والبحث عن أسبابها.

(1) الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق/ ط2، 1982، ج2، ص71.

(2) حسن خميس المُلخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص29.

(3) الجاحظ، الحيوان (فصل شرح الهزل بالجد)، ط1، 1356هـ، ج1، ص14.

وهذا ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) يتقدِّم عليهم التي أصبحت صناعةً لا يخفى على الناظر ضعفها وهيبها، فيقول: "فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به، لم يثبت منها إلا الفدُّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، فلربما اعتذر المعتذر لهم بأن عليهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة يتدرَّب بها المتعلم، ويُقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون جاريًا على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل"⁽⁴⁾

ارتباط علم النحو بالمنطق:

تعتبر القوانين أساسًا في البناء الهندسي، وعاملاً رئيسًا في تنظيم وحداتها الصغرى والكبرى، وحارسًا أمينًا على سلامة العمليات اللغوية؛ فاحتفظت هذه القوانين بأسرار جمالية بناء النسق للغة العربية وأشكالها الفنية، وحافظت في الوقت عينه على أصولها وأسسها وأنظمتها. فلم تتغير منذ كان للغة العربية هويتها الذاتية والمستقلة⁽⁵⁾.

لم يصدر النحو العربي عن طريق ردود أفعال يحكمها الهوى، بل عن ابتكار علمي له خصائصه، ونهجه العقلي القائم على مجموعة من القواعد؛ فصارَ علمًا له أصوله ونظرياته المبنية على مبادئ المنطق الرياضي، وما يترتب على ذلك من ملاحظات تُميِّز الظواهر اللغوية فتجمعها ضمن بناء واحد، ثم وضعت صياغة تتناسب هذا البناء وتصفه وصفًا دقيقًا لكل تفاصيله، ثم مرحلة وضع فرضيات وقوالب تُسكب فيها هذه الصبغ والأوصاف، ثم تُخضع هذه الفرضيات لاختبار ملاءمتها للواقع اللغوي؛ فإذا جاءت على ما هو شائع ومُستعمل صبغ منها نظريات لغوية، والتي تصبح قوانين يُعسر في ضوئها قضايا اللغة بعمومها.

وبهذا كان النحو العربي مجموعة من القواعد المعيارية الرياضية، والتي جاءت ثمرة للتفكير العلمي والمنطقي عند اللغويين والنحاة. فاللغة تتخذ هذه النماذج وتصفها في منهج لغوي يتحقق عن طريق وظيفته الأدائية والتعبيرية، ويبدأ النحو في البحث والتحليل داخل هذه العناصر ليلتقط العلاقات ويكشف لنا بالمنهج العلمي ويحدد ماهيتها ويجعلها أصلًا يُقاس عليه، فيقول ابن جني: "إن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطق به العرب ولا يتعداه، وأمَّا النحو في شأنه يتصرف في ما ينقله اللغوي ويقيس عليه"⁽⁶⁾.

وهكذا لا يخفى على أحد التأثير الواضح لعلم المنطق في نشأة علم النحو، وإرساء أهم قواعده وقوانينه، فقد أخذوا النحاة بالعمل في ضوء هذه العقلية المنطقية وأغفلوا أن يلتفتوا لوصف واقع اللغة، وغالوا في أحكامهم كثيرًا فما كان من المنطق والرياضة العقلية

(4). ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعدي، مكتبة محمد علي، القاهرة، 1969، ص 28.

(5). ابن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار، ط3، ج1، ص357.

(6). السابق، ج1، ص366.

أن ترفض كثيرًا من الظواهر اللغوية، وتُجبرها في التحليل أن تخضع لها وتتضم وفق قوانينها، في الوقت الذي كان من المفترض منهم جعل هذه القواعد مرنة تتسع لكل ما يطرأ في اللغة من جديد باعتبارها كائن يتطور.

ارتباط النحو بالدراسات الفقهية:

من المعلوم أن علوم الفقه ظهرت في وقت مبكر، حيث اعتنى المفسرون وعلماء أصول الفقه بإحياء هذا العلم، مشحونين بدافع ديني هو فهم النص القرآني واستنباط الأحكام الشرعية التي تمس حياة الناس، وقد دفعهم الاهتمام الكبير إلى العمل المكثف على هذا النص المقدس ودراسته بكل مستوياته، وكانت الانطلاقة من القواعد النحوية. فالقرآن تعهد للغة بالحفاظ على أنظمتها وأنماط الاستخدام خصوصًا أنه ورد في القرآن أمثلة غير منسجمة مع القواعد النحوية التي وضعوها فأخذوا يدافعون بكل ما لديهم من حجج ومنطق عقلي؛ حتى يردوا أي تهمة توجه إلى كتابهم المقدس حيث أخذ النحاة على عاتقهم تفسير المعنى وتأويل كل شاهد شدَّ عن السائد؛ لتطرد القاعدة ويكون القرآن الكريم محفوظًا لا يأتيه الباطل أبدًا.

ولعل وجود القراءات القرآنية من ناحية أخرى كانت محركًا رئيسًا آخر لنشوء منهج التعليل، إنما اصطدموا بحقيقة أن القراءات كلها حجة حتى ما نُعت منها بالشاذ، فكيف كان لهم أن يردوا آية أو يُخطئوا لفظة واحدة بذريعة أنها خرجت عن قواعدهم المصنوعة؟ فحث هذا السبب على بداية مبدأ التعليل وتخرج كل وجه يرد في النص بتعدد في الأوجه الإعرابية، فبادر النحاة والمفسرون على حدٍ سواء في القيام بالتعليل النحوي لهذه الظواهر، مما أدى إلى ظهور نهج خاص لتفسير هذه الظواهر النحوية لا تتفق مع النسق القواعدي الثابت عندهم، تجسد هذا النهج بنظرية الحمل. فلم يكن الحمل مقصودًا لذاته في التفكير النحوي، بل نتيجة لاتساع وديناميكية اللغة التي تمنح المتكلم حرية في إنتاج المقولات، وما تستدعيه من وحدات لبناء نص لغوي منضبط، وما يدل على ذلك مذهب ابن جني (ت 392هـ) في تعليل إبدال الهمزة واؤها في صحراوات، وعلياوان، وصحراوان⁽⁷⁾.

(7) . عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، ط1، عمان 1998، ص174.

الحمل لغة واصطلاحًا:

فالحمل لغة: هو ما كان لازماً للشيء⁽⁸⁾. أحملته: أعتته في الحمل. وحمل على نفسه بالسرير: أي جهدها فيه. والحماله (بالفتح): ما تتحملة عن القوم من الدية أو الغرامة. حملة على الأمر: أغراه بهز والحمل: ما كان في بطن أو على رأس شجر⁽⁹⁾. وفي لسان العرب: "ما كان لازماً للشيء فهو حمل، وما كان بائناً فهو حمل"⁽¹⁰⁾.

والحمل في الاصطلاح: هو إعطاء شيء حكم شيء آخر، وهذا من دأب العرب وعاداتهم، "إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً من أحكام صاحبه؛ عماراً بينهما وتتميمًا للشبه الجامع لهما"⁽¹¹⁾

وقد عرّفه أبو البقاء (ت1093): "إلحاق القليل بالكثير والفرد بالأعم الأغلب، طريق من طرق الصواب"⁽¹²⁾

فالتعدد الإعرابي يتطلب بالضرورة التأويل، وقد عمل النحاة جاهدين في البحث عن أسباب تسوّغ التعدد، فأدى بهم إلى التوسع بالكلام، وقد أخذت هذه الظاهرة مصطلحات عدة منها: (التّخرج، الحمل، التّوجيه، التّقدير، الوجه، الاعتقاد، الاحتمال، الحُجّة، التّناول، القانون، الحيلة، التّفسير⁽¹³⁾، التّأويل، العُدول).

إذن يلجأ إلى التّأويل أو ما يُسمّى بنظرية الحمل، عند خروج اللفظ عن وظيفته، وأن يأتي بغير ما يحتمل له، فنبدأ بتعليل هذا الخروج، عن طريق أدوات المنطق، واستعارة مصطلحات علم الفقه.

وهذا يدل دلالة واضحة على اتساع العربية، وأن التّأويل لبعض هذه المظاهر جاء تحت مظلة الحمل على المعنى، وبناء على ذلك أصبح الحمل مذهباً للتعليل، فمن ذلك قوله تعالى: □ و لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ □⁽¹⁴⁾ فقد علق صاحب الخصائص عليها أن المقصود بالرحمة أو جواز المخالفة كون الصيغة فعيل مُستشهداً ب (ولا عُفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيبٌ)⁽¹⁵⁾.

(8). الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ط1، مادة حمل.

(9). الجوهرى، الصّاح، مادة حمل.

(10). ابن منظور، لسان العرب، مادة حمل، ج11، ص174.

(11). ابن جني، الخصائص، ج1، ص63.

(12). الكفوي، الكليات، ج5، ص302.

(13). عبد الفتاح أحمد الحموز، التّأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984، ج1، ص17_19.

14. الأعراف، 56.

(15). البيت لعروة بن حزام، الخصائص، ج2، 414.

دوافع التفسير بالحمل

دراسة العلاقات بين مفردات التركيب لا يمكن تمثيلها إلا في فلسفة التفكير النحوي، وذلك لتناسب المبدأ العامل في إنتاج الكلام، كعملية عقلية يُمارسها المتكلم، فتظهر على السطح بتحوّلاتها التي يكتشفها ويكشف عنها النحوي بناء على تلك القوانين، فالتقديم والتأخير فيهما علاقات بين أطراف المقولات لا يكشف عنها إلا المعنى، والمعنى يُرصد بآليات كثيرة، جعل أهل اللغة لها باباً يتصل بالتعليل، عنوانه الحمل على المعنى⁽¹⁶⁾. وهذا يؤكد أن الحمل وسيلة لتأويل أي خروج في الألفاظ عن النسق القواعدي العام، محاولة لإعادتها إلى موقعها التركيبي والمعنوي في قوانين اللغة،

أوجه الحمل التي فسّر بها ابن يعيش مسائل التعدد الإعرابي:

الحمل على الموضع:

الالتفات إلى المحل، أو الموضع والحمل عليه مسلك النحاة؛ لمعالجة الحالات التي يفترض فيها المطابقة، ولكنها تأتي خلاف ذلك، فمن المتفق عليه أن التابع يلحق المتبوع، ويأخذ حكمه الإعرابي، فإذا غاير التابع حكم المتبوع، كان الحمل على الموضع وسيلة لتسوية مسألة المخالفة، كي لا تفقد القاعدة جريانها في الكلام⁽¹⁷⁾.

1. ومن ذلك قوله تعالى: □ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمِ آلِي بَاسٍ شَدِيدِ ثَقُلَاتِهِمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَنَوَّلُوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلِ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا □ ١٦ (18)
- أ. بالرفع على الإشراك بين الفعل الثاني والفعل الأول، أو على الاستئناف، كأنه قال: أو هم يُسلمون.
- ب. وبعض المصاحف (أو يُسلموا)، بحذف النون للنصب على الوجه الثاني⁽¹⁹⁾. ففي الحالة الأولى لم تخرج عن القاعدة سواء بالإشراك أو على الابتداء، والرفع هنا جاء على تبعية للمحل أو الموضع، لأن أكثر الحمل على الموضع يكون في التوابع، لكن في الحالة الثانية على أساس إضمار (أن).

¹⁶ . السابق، ج2، 413.

⁽¹⁷⁾ . خالد يوسف وردات، بحث الحمل في التفكير النحوي: بين النظرية والتطبيق، أقلام الهند/ مجلة إلكترونية فصلية محكمة، العدد الثاني، إبريل-

يونيو 2021.

⁽¹⁸⁾ . الفتح، 16.

⁽¹⁹⁾ . ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص235.

2. قال تعالى: " مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُ هُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ " (٢٠١٨٦)، وقرأت: " وَيَذُرُّهُمْ " (21).

أ. الوجه الأول (الجزم)، بالعطف على الجزاء، وهو "فلا هادي له" لأن موضعه جزم. وهي الثابتة في الرسم المصحفي، وقد جاء

العطف هنا على موضع الفاء لأنه محمول على جواب الشرط.

ب. والرفع على القطع والاستئناف على معنى (وهو يذُرُّهم في طغيانهم) (22). فعطف هنا بالواو كما عطف في الآية قبلها بالفاء.

3. قال تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْفِئُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ ٤٨) (23)

أ. المذهب الأول: فأما قوله تعالى: (علام الغيوب) فهو محمول على البديل من المضمرة في يقذف، أو على أنه على خبر مبتدأ

محذوف أي: هو علام الغيوب، أو خبر بعد خبر (24). وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف في الآية وأباه غيره، وإنما يصحُّ

الحمل على المحل بعد مُضي الجملة، فإم لم تمض لزمك أن تقول: إن زيداً وعمراً قائمان، بنصب عمر ولا غير (25). فقد لجأ في

تفسير خروج كلمة (علام) في إعرابها عن القاعدة إلى حملها على موضع إن واسمها.

ب. ويجوز نصبه على أن يكون مضمراً في الظرف، النية في الإضافة الانفصال، والمراد بها الحال.

نلاحظ أن الأوجه التي فسرت بالحمل على الموضع كانت الدوافع فيها لخدمة المعنى، ولا يخفى أهمية المعنى في فض الخلاف

حول الخروج عن النسق التركيبي لقوانين اللغة، وحتى المنطق الرياضي في التأويل جاء رابطاً للمعنى وتثبيته.

الحمل على المعنى:

وهو ليس محدداً في لون من الكلام، فقد اعتبره ابن جني منحنى في العربية، حيث ورد في القرآن الكريم وفي أشعار العرب، وقد

وصف ابن جني (ت392هـ) الحمل على المعنى فقال: "اعلم أن هذا غور بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح

الكلام منشوراً ومنظوماً" (26). وقد عرّفه ابن هشام حيث قال: "أن يعطي الشيء حكماً ما أشبهه في معناه أو في لفظه، أو فيهما"

(27)

(20). الأعراف، 186.

(21). هذه قراءة حمزة، والكسائي، والأعمش، وخلف، وغيرهم.

(22). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص284.

(23). سبأ، 48.

(24). ابن يعيش، المفصل، ج4، ص541.

(25). السابق، ج4، ص540.

(26). ابن جني، الخصائص، ج2، ص313.

(27). جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محي الدين مبارك/ محمد علي حمد، دار الفكر/ دمشق، 1985، ط6، ص884.

صلة الحمل على المعنى بالبلاغة:

والحمل على المعنى وسيبىة تُظهر مُرونة العربية وراثتها الواسع، ومنه أساليب عدة: الحذف والزيادة، والتقديم، والتأخير، والتحريف، والاستغناء، وهذا كله في سبيل إبراز المعنى الأفضل والأجود. يقول ابن جنى: "رأيت غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً للمعنى مشيداً به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله، وأما غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى وترك اللفظ - الاستغناء - وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التوعّم، والحمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوّراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويميل أيسره، فأمر مستقر ومذهب غير مستنكر" (28)

1. كان سيرى أمس حتى أدخلها (29).

أ. جاز الرفع، إن جعلت أمس خبراً جاز الرفع لحصول الخبر، أي: كان مني سيرٌ فدخل، فليس في هذا معنى (كي) ولا معنى (إلى أن) وإنما أخبرت بأن هذا وقع منك، فالسبب والمُسبب قد مضيا. وكذلك لو قلت (كان سيرى سيراً متعباً) لأنك جئت لـ (كان) بخبر وهو (سيراً متعباً) (30).

ب. ويجوز النصب، إن عُلق بالمصدر الذي هو السير، ولم يُجز الرفع لأنك لم تأتِ بخبر.

وكذلك إن جعلت (كان التامة) جاز الرفع والنصب، لأنها لا تقتصر إلى خبر إذا كانت المكتفية بفاعلها (31).

2. قال تعالى: □ أم حسبئتم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول

الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب □ (32)

أ. قرأت بالنصب على وجهين؛ وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول، والآخر أن تكون (حتى) بمعنى (كي)، فتكون الزلزلة علة القول، كأنه لما آل إلى ذلك، صار كأنه علة له (33). ويكون المعنى: وزلزلوا حتى قال

(28). الخصائص، ج1، 237.

(29). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص248.

(30). السابق، ج4، ص247.

(31). السابق، ج4، ص248.

(32). البقرة، 214.

(33). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص247.

الرسول؛ لأن الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد حتى كان بمعنى الماضي، وكان ما قبل حتى سبباً لما بعدها، كقولك الزلزلة سبب لقول الرسول⁽³⁴⁾.

ب. وقرأت بالرفع أيضاً على وجهين؛ أحدهما أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلا مهلة بينهما، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع، والآخر أن يكون الزلزال قد مضى، والقول واقع الآن وقد انقطع الزلزال⁽³⁵⁾. أي حتى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا فيكون حكاية الحال⁽³⁶⁾.

وقد اكتفى ابن يعيش بعرض هذين الوجهين الإعرابين دون ترجيح لأحدهما، فكأنه بحث عن تعدد التوجيه النحوي للمسألة من غير النظر للأصح.

3. قال تعالى: (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ ٢٨٤) (37)

أ. قرأت بالجزم عطفًا على المجزوم، على اشراك الثاني مع الأول في الجواب.

ب. وقرأت بالرفع على القطع والاستئناف⁽³⁸⁾. جاء الجزم هنا على أنه عطف على المعنى في جواب الشرط.

4. قال تعالى: □ ولَوْ تَرَى إِذْ تُؤْفَكُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ □ (39)

أ. قرئت بوجهين: الأول برفع الفعلين الآخرين وهما (لا نكذب ولا نكون) وذلك عطفًا على (نُرَدُّ)، أو على الاستئناف عند آخرين. فالفعلان الأخيران خبران غير متمنيين، ولذلك أكذبهم الله ولم يكن يرى التمني خبرًا.

ب. الثاني بنصبهما على معنى الجمع، والتقدير (يا ليتنا يُجمع لنا الرد وترك التكذيب ونكون من المؤمنين)، ويكون المعنى كالوجه الأول في دخولهما في التمني، ويكون التكذيب على من يرى التمني خبرًا⁽⁴⁰⁾.

(34). نور الدين الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص 105.

(35). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 247.

(36). نور الدين الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ص 105.

(37). البقرة، 284.

(38). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 283.

(39). الأنعام، 27.

(40). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 238.

الواضح أن ابن يعيش شرح الآية وفصلها معتمداً على القوانين النحوية التي لزمها النحاة، وكشف التغيرات الدلالية التي تنتج من التعدد الإعرابي.

5. على أطرقا بالبياتُ الخيا م إلا التمام وإلا العصي⁽⁴¹⁾

أ. تُروى (التمام) بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف والتقدير إلا التمام وإلا العصي لم تبَل، وقد حمّله على المعنى. وذلك أنه

لما قال: بليتُ إلا التمام، كان معناها: بقي التمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ.

ب. أما النصب فلا إشكال فيه لأنه استثناء من موجب(42).

6. قال تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ٩) (43)

أ. قرأت مرفوعة بالعطف على لفظ الأول لأنه شريكه في معناه.

ب. وحكى سيبويه بالنصب في بعض المصاحف (فيدهنوا) على معنى التمني⁽⁴⁴⁾.

ففي الرفع هنا باعتبار لو بمعنى (أن) وهي للاستقبال، فتؤدي معنى التمني لأنها طلب لا يستوجب جواباً. أما من قرأ الفعل منصوباً

فعلى تخيل معنى التمني، حملاً على معنى ودوا أن تدهن.

الحمل على الإضمار:

فالإضمار هو ذكر الضمير لا مدلوله، وكثيراً ما يستعمل هذا اللفظ في باب التنازع حيث يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول،

ويكون كل من العوامل المتقدمة طالبا لذلك المعمول، وفي هذا يتحقق الإضمار في الفعل الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع

توجيهه إليه في المعنى⁽⁴⁵⁾.

1. قال تعالى: (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ٦٩) (46)

(41). البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ج2، ص317.

(42). ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 103-104.

(43). القلم، 9.

(44). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص258.

(45). محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص134.

(46). مريم، 69.

أ. الخليل رفعها بالحمل على إضمار قول تقديره: لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه: (أيهم أشد)، ف (أيهم) هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء رفع إعراب، و(أشد على الرحمن عتياً) الخبر، وقد أطلق عليه الخليل (ت170 هـ) أيضاً الحمل على الحكاية.

ب. أما سيويوه فيذهب إلى أنه اسم موصول بمعنى الذي، وقد حذف العائد من صلته، وأصله: (أيهم هو أشد)، فحذف (هو) العائد المرفوع. فإنه لما حذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم، كذلك (أيهم)، لما حذف من صلته العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحها، صار كحذف المضاف إليه، فبنيت على الضم لذلك، وموضعه نصبٌ بالفعل الذي هو (لننزعن)⁽⁴⁷⁾.

حاول ابن يعيش أن يعرض للمسألة على مبدأ المساواة، في حين كان موقف النحاة مُغايراً لذلك؛ "لأن لننزع ليس بفعل قلبي بل أي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتهما بناء لا إعراب، وأشج خبر لهو محذوفاً والجملة صلة"⁽⁴⁸⁾.

2. قال تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ (49)

أ. بالنصب وذلك بالحمل على الظاهر، وليس فيه تكلف إضمار، والنصب جائز وإن كان مرجوحاً، لأن المعنى يُعطيه وليس ثم مانع منه⁽⁵⁰⁾. لأن المعنى: اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها، ووجه من قرأ بنصب الميم عطفاً على لفظ الجلالة، ويكون ذلك على حذف مضاف، والتقدير: اتقوا الله، وقطع الأرحام⁽⁵¹⁾.

ب. قرأها حمزة بالجر، وقد حملها قوم على إضمار الجار، كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء. وحملها قوم على القسم، كأنه أقسم بالأرحام لأنهم كانوا يُعظّمونها⁽⁵²⁾. ويعرض ابن يعيش للمسألة دون أن يميل إلى أي وجه، خاصة وأن هناك كثيراً من النحويين صَغَفَ قراءة حمزة وذلك للجوئه إلى العطف على المضمَر. في حين أن البعض لم يزد هذه القراءة لأنها وردت على لسان إمام ثقة.

(47). ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، 246.

(48). جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محي الدين مبارك/ محمد علي حمد، دار الفكر/ دمشق، 1985، ط6، ص 544.

(49). النساء، 1.

(50). ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص144.

(51). نور الدين الباقلوي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ص 180.

(52). ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص144.

أمثلة وردت في شرح المفصل بتعدّد الأوجه الإعرابية لكن لم يتم تأويلها وفق نظرية الحمل:

1. قال تعالى: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْتَغُونَ) (53)

أ. يجوز فيها النصب، كأن (أن) والفعل في تأويل اسم مرفوع. كان خبرًا مقدّمًا و(أن قالوا) في موضع الاسم.
 ب. ويجوز فيها الرفع، كان في تأويل اسم منصوب، لأن (أن) والفعل في تأويل معرفة، إذ (أن) والفعل في تأويل مصدر مضاف إلى فاعل ذلك الفعل، والتقدير: ما كان جوابُ قومه إلا قولهم (54). لكن كان رأي ابن هشام في المسألة أكثر وضوحًا حيث رأى أن الرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف (55). في حين أن ابن يعيش لم يُحاول حسم هذا الخلاف اكتفى بذكر الوجهين الرفع والنصب، ولم يذكر أي القراءتين يُرجح، ولعل موضوعيته في التفصيل للأوجه المتعددة دفعته للاكتفاء بالتوضيح.

2. ما تأتينا فحدثنا.

أ. يجوز فيها النصب بمعنيين مفادهما أن الثاني مخالف للأول، فأحد المعنيين: ما تأتينا مُحدثًا، أي: ما تأتينا إلا لم تُحدثنا، أي قد يكون منك إتيانٌ ولا يكون منك حديث. والوجه الآخر ما تأتينا، فكيف تحدثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأول، لأن معناه لو زرتنا لحدثتنا فأنت الآن نافي للزيارة، ومُعَلِّم أن الزيارة لو كانت، لكان الحديث.
 ب. ويجوز فيها الرفع، وهو على وجهين أيضًا: أحدهما أن يكون الفعل الآخر شريكًا للأول داخلًا معه في النفي، كأنك قلت: ما تأتينا، وما تحدثنا، فهما جُمْلَتَانِ منفيتان.

والوجه الثاني أن يكون ما تأتينا فحدثنا، أي: ما تأتينا فأنت تحدثنا (56).

3. قال تعالى: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (57)

أ. قرأت بالجزم وذلك بالعطف على (لا تلبسوا) فيشاركه في إعرابه، ويكون النهي عن كل واحد منهما، والتقدير: لا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق. والجزم بسقوط النون من الفعل.

(53). النمل، 56.

(54). ابن يعيش، المفصل، ج5، ص87.

(55). جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص590.

(56). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص241-242.

(57). البقرة، 42.

ب. وقرأت أيضًا بالنصب بحذف النون من (لا تكتموا) علامةً للنصب، فيكون النهي عن الجمع بينهما. والنصب على معنى الجواب بالواو بإضمار (أن) (58). وبأي حال فإن هذا الاختلاف في الإعراب ما هو إلا محاولة لربط الشكل بالمعنى التفصيلي الذي يبينه أفضل نمط تركيب يخلو من المغالاة ويناسب النسق القرآني.

4. ما أنا للشيء الذي ليس نافعِي ويغضبُ منه صاحبي بقَوْل

. روى سيبويه هذا البيت بطريقتين: الأولى بالنصب على إضمار (أن) عطفًا على (للشيء الذي ليس نافعِي)، وتقديره وما أنا بقَوْل للشيء غير النافعِي ولا لغضب صاحبي بقَوْل). والمراد بقَوْل لما يكون سببًا لغضبه، لأنه لا يقول الغضب.

ب. وقرأت بالرفع وذلك بطريق العطف على موضع ليس، لأنها من صلة الذي، والذي توصل بالجملة الابتدائية، ولا يكون لها موضع من الإعراب، فإن عطف عليها فعلًا مضارعًا، كان في حكم الابتدائية، فلا يكون إلا مرفوعًا. وتقديره: وما أنا لغضب صاحبي بقَوْل. والرفع هنا أوجه الوجهين، لأن ظاهر الإعراب صحيح المعنى، والنصب على ظاهره غير صحيح، لأنك تعطفه على الشيء وليس بمصدر، فيسهل عطفه عليه (59).

5. وما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبهتُ حتى ما أكادُ أجيب

أ. يجوز فيها النصب، وذلك بالعطف على أن المراد المصدر، والتقدير فما هو إلا الرؤية فأبهت.

ب. وبالرفع على القطع والاستئناف، والمعنى فإذا أنا مبهوت (60).

6. قال تعالى: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا ٦) (61)

أ. قرأت بالجزم على الجواب.

ب. وقرأت بالرفع على الصفة أي: هب لي من لذك وليًا وارثًا. والرفع هنا أحيان من الجزم من ناحية المعنى والإعراب؛ أما المعنى فلأنه إذا رفع فقد سأل وليًا وارثًا، لأن من الأولياء من لا يرث. وإذا جزم كان المعنى إن وهبته لي، يرثني، فكيف يُخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه (62).

(58). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص252.

(59). ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص254-255.

(60). السابق، ج4، ص260-261.

(61). مريم، 5-6.

(62). ابن يعيش/ شرح المفصل، ج4، ص279.

الخاتمة:

- بالنظر إلى ما سبق نلاحظ أن ابن يعيش في تفسيره للمفصل أولى عناية فائقة بالعرض للأوجه الإعرابية المتعددة للكلمة سواء في النص المقدس أو في النظم المقتفى أو في المنثور.
1. نجد أن ابن يعيش في عرضه لهذه المسائل كان يُحاول أن يقف حياديًا ويعرض للأوجه المتعدد عرضًا موضوعيًا، خاصة في المسائل التي وقع فيها تضعيف لأحد هذه الأوجه أو الرفض والمخالفة، وربما أراد أن يكتفي بشرح المسائل في المفصل ويعرض لها مُتجنبًا ذكر رأيه بشكل صريح.
 2. نجد أن المسائل التي فسرت وفق الحمل على المعنى جاءت الأكثر مقارنة مع بقية أوجه الحمل الأخرى، حيث جاءت ست مسائل في الحمل على المعنى، وثلاث في الحمل على الموضوع واثنان في الحمل على الإضمار، وذلك لأن ما يندرج تحت مظلة هذا النوع كثير من الأقسام في التأويل النحوي.
 3. الحمل على المعنى وضح المسائل المتعلقة بالمعنى المعجمي للألفاظ.
 4. لاحظنا أن المسائل المتعلقة بالحمل على الموضوع لا يخرج عن قوانين اللغة، لأنه يرتكز على فكرة الاطراد في القاعدة.
 5. الحمل على الإضمار تعليل للمسائل التي تلزم إعمال العقل، وقد وردت عند الخليل (في موضعها) تحت مسمى الحمل على الحكاية.
 6. في القضايا التي لم يرد فيها الحمل، التزم ابن يعيش بعرض الأوجه المتعددة في أعرابها دون أن يُفاضل بينها، أو يطلق حكمًا عليها.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.

- ابن جني، الخصائص (1913)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
ابن منظور، لسان العرب، دار صادر/ بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محي الدين مبارك/ محمد علي حمد، دار الفكر/ دمشق، ط6.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (2001)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
- الباقولي، نور الدين (2011)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان، ط1.
- الْبَجَّة، عبد الفتاح علي حسن (1998)، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان، ط1.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان (1356هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط1.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (1979)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربي)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد (1984)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
- الخفاجي، ابن سنان (1969)، سر الفصاحة. تحقيق: عبد المتعال، مكتبة محمد علي/ القاهرة.
- الزمخشري محمود بن عمر بن محمد بن عمر (1983)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، دار الفكر، ط1.
- الكفوي، أبو البقاء (1982)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2.
- اللبدي، محمد سمير نجيب (1985)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1.
- الملخ، حسن خميس (2000)، نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1.
- الوردات، خالد يوسف (2021)، الحمل في التفكير النحوي: بين التنظير والتطبيق، أعلام الهند مجلة إلكترونية فصلية محكمة، السنة السادسة، العدد الثاني، أبريل - يونيو.

رومنة المصادر العربية:

- AL Azhari, Abu Mansor Muhammad Bin Ahmad (2001), Tahtheb ALluga, Revegen by: Muhammad Awad Meraeb, Dar Ehya' ALturath, Bayrut.
- AL Baqli, Nur Alden (2011), Kashf ALmushkilat wa edah almuadelat fi earab alqur'an, Revised by: Abd ALrahim Altarhuni, Dar ALkutub Alalmeh, Bairut.
- ALbajah, Abd ALfatah Ali Hasan(1998), Thherat Qiyas ALhamil fi ALLuga ALarabiya Byn alqudama' wa almuhdathen, Dar alfekr Amman.
- ALhmuz, Abd Alfattah Ahmad(1984), Alta'wil Alnahwi ei ALqur'an ALkareem, Maktabh ALrushd, Alriyad.
- Aljahez, Abu Athman Amar bin Bahar(1946), ALhaywan, Revised by: ABd ALSalam Haruon, Dar Ehya' ALturath.
- Aljawahiri, Esmaail bin Hammad(1979), ALSihah(Taj ALLugah wa siyah AL arabeyah), Revised by: Ahmad Abd Algafur Attar, Dar ALaelm Llmalayin, Bairut.
- Al Kafawi, Abu Albaqa(1982), Alkulliyat (Muagam fi Almustalahat Wa Alfuruq Allugawiyah), Revised by: Adnan Darwwish, Muhammad Almasri, Dar Althaqafah wa Alershad Alqawmi, Damascus.
- Alkhafaji, Ibn Sinan(1969), Sir Alfasaha, Revised by: Abd Almitaal, Muhammad Ali Library, Cairo.
- Allabadi, Muhammad Sameir Najeib(1985), Muajam Almustalagat Alnahwiyah Wa Alsarfiyah, Mu'sasit Alrisalah.
- Almalakh, Hsan Khameis(2000), Nzariyat Altaalil fi Alnahw Bayn Alqudama' wa Almuhdathein, Dar Alshuruq, Amman.
- Alwardat, Kjaled Yusif(2021), Alhamil fi Altafkeir Alnahwi, Aqlam Alhind Magazine.
- Alzamakshari, Mahmud bin Omar bin Muhammad bin Omar(1983), Alkashaf fi haqaiq altanzil wa auyun al'qawil fi wujuh alta'wiel, Dar Alfikir.
- Ibn Hisham, Jamal Aldien(1985), Mugni Allabib an kutub Al'aarieb, Revised by: Muhyi Aldien Mubarak wa Muhammad Ali Hamad, Dar Alfikir, Damascus.
- Ibn Jini, Abu Alfatih Athman(1913), Alkhasa's, Revised by: Ali Muhammad Alnajar, Dar Alkutub Almasriyah.
- Ibn Manzur, Muhammad Bin Makram, Lisan Alarab, Dar Sadir, Bayrut.
- Ibn Yaaiesh, Abu Albaqa' Yaaiesh(2001), Sharh Almufasal Llzamakshari, Revised by: Emiel Badiea Yaaqub, Dar ALkutub Alailmiyah, Bayrut.